الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

ينظم الملتقى الوطني الحضوري وعن بعد حول:

السياسة الاقتصادية للجزائر في آفاق 2030

– رؤية 2030 –

الرئيس الشرفي للملتقى: **البروفيسور خالد رواسكي**

المشرف العام: **البروفيسور سمير عز الدين**

مدير المخبر: **البروفيسور عبد المجيد قدي**

رئيس الملتقى: **البروفيسور محمد طويلب**

نائب رئيس الملتقى: **الدكتورة نور الهدى مراح**

رئيس اللجنة العلمية: **البروفيسور كمال بن موسى**

رئيس اللجنة التنظيمية: **الدكتور بلال قندوز**

3و4 ماي 2025

❑ **حضوري**

❑ **عن بعد**

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزار 3

ديباجة الملتقى:

إن السياسة الاقتصادية في الجزائر تواجه تحديات متعددة في ظل التحولات العالمية المتسارعة والضغوط الاقتصادية الداخلية، ما يفرض على البلاد البحث عن استراتيجيات فعّالة للتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام. ومن خلال هذا الملتقى، سيتم التطرق إلى أبرز السياسات الاقتصادية التي تشكل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بدءاً من السياسات المالية والنقدية، مروراً بالقطاع الفلاحي، السياحي، الطاقوي، والمنجمي، وصولاً إلى الصناعة. سيتناول الملتقى أيضاً التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني، والفرص المتاحة للنمو، إلى جانب التحديات التي تواجه مختلف القطاعات. كما ستتم مناقشة أهمية التنسيق بين السياسات المختلفة لتحقيق تنمية متكاملة، تتماشى مع التوجهات العالمية وتلبي احتياجات المجتمع الجزائري في المستقبل.

تواجه الجزائر في الوقت الراهن العديد من التحديات الاقتصادية التي تقتضي إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة في ظل التحولات العالمية السريعة والأزمات الاقتصادية المتكررة. فعلى الرغم من مواردها الطبيعية الغنية، تظل الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد. وفي هذا السياق، تبرز إشكالية كيفية تحقيق تنوع اقتصادي مستدام يضمن استدامة النمو ويعزز القدرة التنافسية للقطاعات الوطنية المختلفة.

ومن خلال هذا المنطق نطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن للسياسة الاقتصادية الجزائرية في آفاق 2030 أن تساهم في تحقيق تنوع اقتصادي مستدام يضمن الاستقلالية المالية والنمو المستدام؟

محاور الملتقى

المحور الأول: رؤية السياسة الاقتصادية للجزائر في آفاق 2030: التحديات والفرص

- التحديات الاقتصادية الحالية: الاعتماد الكبير على النفط والغاز، انخفاض التنوع الاقتصادي، الفوارق الجهوية، طلبات التشغيل المرتفعة.
- الفرص المستقبلية: التنويع الاقتصادي، التوسع في القطاعات الغير النفطية، التحولات التكنولوجية، التعاون الإقليمي والدولي.
- الأهداف الاستراتيجية: تحقيق التنمية المستدامة، تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز مكانة الجزائر على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المحور الثاني: الاستراتيجية المالية والميزانية في الجزائر: نحو التوازن المالي المستدام

- إصلاحات الميزانية العامة: تحسين هيكلة النفقات العمومية، تخصيص أكثر فاعلية للموارد.
- السياسة الضريبية: تعزيز فعالية التحصيل الضريبي، تشجيع الاستثمار، تحسين بيئة الأعمال.
- إدارة العجز والدين العام: البحث عن حلول مستدامة لتمويل المشاريع الكبرى، تقليل الاعتماد على الاقتراض.
- التحولات في الإنفاق الحكومي: التركيز على مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة.

المحور الثالث: السياسة النقدية في الجزائر: ضمان استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو

- استقرار العملة الوطنية: التحكم في التضخم، تقوية الدينار الجزائري، والسيطرة على تدفقات رأس المال.
- تعزيز دور بنك الجزائر: استخدام الأدوات النقدية للتحكم في أسعار الفائدة وحجم السيولة.
- تحفيز النمو الاقتصادي: توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية الحيوية، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تنسيق السياسة النقدية مع السياسة المالية: تكامل السياسات لضمان استقرار الاقتصاد الكلي.

المحور الرابع: تنمية القطاع الفلاحي: الأمن الغذائي والاستدامة في رؤية 2030

- تحقيق الاكتفاء الذاتي: زيادة الإنتاج المحلي للمنتجات الغذائية الأساسية.
- الابتكار في الزراعة: تطبيق التقنيات الحديثة في الري، الزراعة الذكية، واستخدام الطاقات المتجددة في الفلاحة.
- دعم المزارعين المحليين: توفير القروض الميسرة، التأمين الزراعي، وتنمية المناطق الريفية.
- الاستدامة البيئية: المحافظة على الموارد الطبيعية، والتوجه نحو الزراعة المستدامة.
- زيادة الصادرات: تحسين جودة المنتجات الفلاحية وفتح أسواق جديدة عالميا.

المحور الخامس: تحقيق التنوع الاقتصادي عبر تطوير القطاع السياحي: آفاق المستقبل

- ترويج السياحة الوطنية: استراتيجيات جذب السياح من الداخل والخارج، تسويق الجزائر كوجهة سياحية.
- تطوير البنية التحتية السياحية: بناء الفنادق، المنتزهات، والمرافق السياحية الحديثة.
- التنوع في السياحة: السياحة الثقافية، البيئية، والتاريخية.
- التكامل مع الصناعات الأخرى: ربط السياحة بالصناعات الإبداعية والفنية.

المحور السادس: السياسة الطاقوية والمنجمية: من الاعتماد على النفط إلى الطاقة المتجددة

- تحول القطاع الطاقوي: تعزيز دور الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح)، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- استدامة الموارد الطبيعية: الاستغلال الأمثل للموارد المعدنية والطبيعية في الجزائر.
- المشاريع الطاقوية الكبرى: تطوير المشاريع الكبيرة في مجالي النفط والغاز، بالإضافة إلى الاستثمارات في الطاقة البديلة.
- الابتكار والتكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا في تحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

المحور السابع: الصناعة الجزائرية في آفاق 2030: التحول نحو التصنيع والابتكار

- تنويع الصناعة: تقليل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية (مثل النفط والغاز) والتحول إلى التصنيع المحلي.
- تشجيع الصناعات التحويلية: تطوير الصناعات الغذائية، الكيماوية، المعدنية، والإلكترونية.
- الابتكار الصناعي: دعم البحث والتطوير في القطاع الصناعي، والاعتماد على التكنولوجيا لتحسين الإنتاج.
- إصلاحات تشريعية: توفير بيئة قانونية مواتية للاستثمار الصناعي.

المحور الثامن: دور القطاع الخاص والمؤسسات الناشئة في تحقيق رؤية الجزائر 2030: استراتيجيات وآليات التحفيز

- تعزيز الابتكار وريادة الأعمال: دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية، مع تحفيز ثقافة ريادة الأعمال.
- تنويع الاقتصاد الوطني: تشجيع الاستثمار في قطاعات غير تقليدية مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والخدمات الرقمية، بهدف تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية.
- خلق فرص عمل جديدة: تفعيل دور القطاع الخاص والمؤسسات الناشئة في تقليص البطالة وفتح آفاق جديدة للشباب من خلال مشاريع ريادية.
- إصلاحات قانونية ومؤسساتية: تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتقليل البيروقراطية لتحفيز الاستثمار المحلي والدولي.
- حوافز الاستثمار: تقديم تسهيلات ضريبة ومالية للمستثمرين ورواد الأعمال لزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.
- تعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص: خلق بيئة تعاونية لتنفيذ مشاريع استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة.

المحور التاسع: التكامل بين السياسات الاقتصادية: تحقيق التنسيق بين السياسة الميزانية والنقدية

- التكامل بين السياسات المالية والنقدية: التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضمان استقرار الأسعار وتحفيز النمو.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة لتطوير مشاريع مشتركة.
- التنسيق بين الوزارات: تعزيز التنسيق بين الوزارات ذات الصلة (المالية، الصناعة، الفلاحة، الطاقة) لتحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية.

المحور العاشر: تطوير البنية التحتية الرقمية والتعليمية لتحقيق تحول اقتصادي مستدام

- التحول الرقمي: رقمنة المؤسسات الحكومية وتعزيز الخدمات الإلكترونية.
- دعم التعليم الفني والتقني: تطوير البرامج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل الصناعي والتقني.
- الاستثمار في البنية التحتية التعليمية: تحديث المدارس والمعاهد الجامعية لتواكب التطور التكنولوجي.
- الابتكار في التعليم: تعزيز البحث العلمي وربط الجامعات والمراكز البحثية بالقطاع الصناعي.

المحور الحادي عشر: التحديات البيئية والاجتماعية في سياق تحقيق أهداف رؤية 2030

- الاستدامة البيئية: الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.
- التنمية الاجتماعية: مواجهة الفقر، تحسين التعليم والصحة، وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- التكيف مع التغيرات المناخية: وضع سياسات للتكيف مع تأثيرات التغير المناخي على الزراعة والطاقة.

المحور الثاني عشر: ورقة الطريق للمستقبل: التوصيات والتوجهات التنفيذية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

- التوصيات التنفيذية: تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق لتحسين السياسات الاقتصادية.
- تسريع الإصلاحات الهيكلية: تقديم ملامح خطة عمل واضحة لتحفيز القطاعات الرئيسية.
- آليات المتابعة والتقييم: وضع معايير لقياس الأداء وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي.

أهداف الملتقى

- دراسة واقع الاقتصاد الوطني وتحديد التحديات والفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية 2030.
- مناقشة السياسات الاقتصادية المحتملة في مختلف القطاعات (المالية، النقدية، الصناعية، الفلاحية، الطاقوية، السياحية) وكيفية تنسيقها لتحقيق أهداف التنمية.
- تسليط الضوء على أهمية التحول من الاعتماد على النفط والغاز إلى تنمية قطاعات غير نفطية، مثل الصناعة، الزراعة، والطاقة المتجددة.
- استكشاف كيفية استخدام الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية.
- بحث سبل تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات.
- تطوير مقترحات وسياسات قابلة للتنفيذ تساهم في بناء سياسة اقتصادية متكاملة تؤدي إلى تحقيق أهداف رؤية الجزائر 2030.
- تسليط الضوء على أهمية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والصناعية لضمان استدامة النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي.
- بحث التحديات الاجتماعية والبيئية التي قد تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة وكيفية التعامل معها ضمن السياسة الاقتصادية المستقبلية.

شروط وتعليمات المشاركة في الملتقى

أن تنتمي المداخلة إلى أحد المحاور الملتقى، وتستوفي الشروط العلمية المتعارف عليها؛

أن يكون البحث أصيلا لم يسبق نشره؛

تقبل المداخلات الفردية والثنائية، والأولوية للمداخلة التي تحتوي على دراسة حالة؛

يقدم الملخص باللغة العربية ولغة أخرى على ألا يتجاوز الملخص 250 كلمة، مع خمس كلمات مفتاحية كحد أقصى؛

تحرر الورقة البحثية بخط Majalla Sakkal، مقاس 14، أما بالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط Roman New Times حجم،12 واستخدام المسافة 1.15 بين السطور، تستخدم طريقة APA للتهميش؛

لا يتجاوز عدد صفحات الورقة البحثية 15صفحة، ولا يقل عن 10صفحات؛

ترسل المداخلات بصيغة WORDوPDF؛

ويتحمل الباحث (ة) كل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن بحثه.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: .....

الرتبة: .....

التخصص: .....

الوظيفة: .....

مؤسسة الانتماء: .....

رقم الهاتف: .....

البريد الالكتروني: .....

لغة المداخلة: .....

المحور: .....

عنوان المداخلة: .....

الفئات المستهدفة:

الاساتذة والباحثون في الجامعات ومختلف مراكز البحث.

إطارات الدولة ومسيري القطاع المالي والمصرفي والاقتصادي الخاص والعام ومسيري المؤسسات الناشئة.

طلبة الدراسات العليا.

مواعيد هامة:

على الراغبين بالمشاركة ملئ استمارة المشاركة وإرسالها قبل تاريخ: 25 أفريل 2025.

تاريخ انعقاد الملتقى: 3و4 ماي 2025.

آخر أجل لإرسال الأوراق البحثية يوم: 25 أفريل 2025.

أخر أجل للرد على الأوراق البحثية المقبولة: 30 أفريل 2025.

ترسل المداخلات عبر الرابط التالي:

@ ECONOMICPOLICY2030@GMAIL.COM